بحث بعنوان:

أهداف استراتيجية لمحور الصحة فى رؤية مصر ٢٠٣٠

اعداد

المستشار/ رمضان محمود أمين بصيلة

اسم المؤسسة

القضاء

❖ ملخص البحث

تناول هذا البحث الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه و تحسين الأوضاع الصحية في مصر, كما تناول المفاهيم الأساسية للحق في الصحة حيث تعتبر السلامة الجسدية أهم الحقوق الجوهرية للانسان , ويركز البحث على أهداف محور الصحة باستراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ , ويستهدف كيفية الاستفادة من امكانيات مصر وميزاتها التنافسية وإعادة إحياء دورها التاريخي.

❖ وكان أهم نتائجه: أن تصبح التنمية المستدامة رؤية ملهمة , وأن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ دولة مستقلة ذات سيادة تتبنى سياسة خارجية نشطة وفعالة.

وأن يتم اتخاذ خطوات إيجابية لإعمال الحق في الصحة وضرورة عدم التمييز في الحصول على الرعاية الصحية والمقومات الأساسية للصحة، وفي الوصول إلى وسائل وحقوق الحصول عليه. ان يكون لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته وان يكون له الحق في تأمين معيشته في حالات فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

❖ وأوصت الدراسة :

١. ضرورة وجود اتجاه محدد طويل المدى لتحقيق الرؤية واستراتيجيات تنفيذها

بغض النظر عن أي تغيرات في الحكومة أو القيادات.

٢. الاهتمام بالتخطيط للمستقبل والتعامل مع التحديات المختلفة .

٣. تمكين المجتمع المدنى والبرلمان من متابعة ومراقبة تنفيذ الاستراتيجية.

٤. تمكين مصر لتكون لاعبًا فاعلًا في البيئة الدولية التي تتميز بالديناميكية والتطورات المتلًحقة.

٥ . منح الأولوية للمواطن المصرى لتمكينه من العيش بالصورة التى يستحقها ويطمح إليها.

٦ . استكمال المسرة التنموية الشاملة لهذا الوطن.

مقدمة:

لا شك أن الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان لا غنى عنه , وتعد من المقومات الأساسية فى بناء المجتمعات , مما يعود على المجتمع وعلى اقتصاد الدولة بالنفع, ويحق لكل إنسان أن يتمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه ويفضي به إلى العيش بكرامة , وقد تم التأكيد علي ذلك في العديد من المعاهدات الدولية والإقليمية حيث ترتبط الصحة بالإنسان ارتباطًا وثيقًا. كما تنص عليها الدساتير والقوانين المحلية للعديد من البلاد، حيث تتكفل الدولة بتقديم الخدمات الصحية التي تكفل للمواطنين الرعاية الصحية الجيدة. فينبغى على جميع الدول أن تكفل لكافة مواطنيها التمتع بالحق في الصحة دون تمييز , وبغض النظر عن العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

ويعتبر الحق في الصحة حق شامل لا يقتصر علي تقديم خدمات الرعاية الصحية المناسبة فحسب , ولكن يشمل أيضا مجموعة من المقومات الخاصة به كالمياه النظيفة والغذاء الصحي الآمن والسكن الملائم والبيئة الصحية.

فالإنسان له الحق في الوقاية من الأمراض وعلاجها ومكافحتها , ويشمل الحق في العلاج إنشاء نظام للرعاية الطبية العاجلة في حالات الحوادث، والأوبئة، والمخاطر الصحية المماثلة، وتقديم الإغاثة في حالات الكوارث والمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

ومن هذا المنطلق , نجد أن مصر لها انجازات هامة فى الاونة الأخيرة فى مجال الصحة ,فقد أولت الدولة المصرية اهتماما ملحوظا للنهوض بالمنظومة الصحية وذلك ضمن خطة الدولة لتحقيق مسيرة التنمية على كافة الأصعدة، وهو ما انعكس واضحا من خلال المبادرات الرئاسية للاهتمام بصحة المواطن المصري، وتسعى وزارة الصحة والسكان إلى رفع مستوى الخدمات الصحية وتيسير حصول المواطنين عليها.

ورغم ذلك , فإنه بعد تفاقم أزمات الملف الصحي في مصر وخاصة بعد التغيرات الإقتصادية الأخيرة التي كانت لها تأثير على كل القطاعات وتقديم الخدمات في مصر، وكذلك ظهور جائحة كورونا التى سلطت الأضواء على العديد من جوانب القوة والضعف فى النظام الصحى , والتى أدت إلى فقد الكثير من الارواح , ما جعل زيادة المشكلات مشكلة أثر مشكلة في الملف الصحي متوقعًا، حيث مر هذا الملف بالعديد من المشكلات والتي لم تحل بشكل كامل، وتشهد المستشفيات لتابعة للحكومة هذا الأمر.

وبذلت مصر على مدار الأعوام القليلة الماضية جهدا كبيرا لتحديد الملامح الأساسية للمستقبل , وتكللت هذه الجهود وخرجت للعالم بوثيقة (استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠) وتركز رؤية مصر ٢٠٣٠ على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة من خلال ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية. بالاضافة إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة

المجالات. يأتي ذلك جنبًا إلى جنب مع وجود نظام بيئي متكامل ومستدام يعزز المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية. وتأتي كل هذه الأهداف المرجوة في إطار ضمان السلام والأمن المصري وتعزيز الريادة المصرية إقليميًا ودوليًا.

فقد راعت الاستراتيجية ضمان كافة تطلعات المواطنين فركزت على الأبعاد الثلاثية الأهم وهما : البعد الاقتصادى والاجتماعى والبيئي. وتستهدف الاستراتيجية أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم فى جميع النواحى.

- **حق الإنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة.**

إن إعمال الحق فى الصحة يلقى على الحكومات التزامات واضحة , فعليها أن تهيئ للأفراد والجماعات الظروف التى توفر لهم أعلى مستويات الصحة بقدر الامكان وأن تضمن لهم الحماية واتخاذ خطوات إيجابية لإعمال الحق في الصحة.

وفيما يتعلق بالحق في الصحة، يجب التركيز على تكافؤ فرص الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الصحية. وتلتزم الدول التزاماً خاصاً بتوفير ما يلزم من التأمين الصحي ومرافق الرعاية الصحية للأفراد الذين يفتقرون إلى الموارد الكافية.

وتقر المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالحق في الصحة إذ تنص على أن:

"لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفى لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية ..."

ونجد أن دستور منظمة الصحة العالمية يؤكد على أن التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان, كما يشمل الحق في الصحة الحصول على الرعاية الصحية المقبولة والميسورة التكلفة ذات الجودة المناسبة في التوقيت المناسب.

كما أن المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد تضمنت الإشارة إلى أنه على الدولة اتخاذ تدابير لضمان تمتع جميع المواطنين بمستوى معيشي مناسب، فيما يخص المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية؛ كعناصر أساسية لمستوى معيشي مناسب على صعيد الصحة والرفاهية.

- **عناصر الحق فى الصحة :**

إن الحق في الصحة هو حق شامل يغطي مجموعة كبيرة من العناصر التي تساعدنا على عيش حياة صحية وكريمة, ووفقًا للتعريف الوارد في التعليق العام رقم ١٤ للجنة المعنية بحقوق الإنسان ، فإنّ الحق في الصحة هو حق شامل. وهو لا يقتصر على تقديم الرعاية الصحية المناسبة وفي حينها فحسب، بل يشمل أيضًا المقومات الأساسية للصحة، مثل:

- الحصول على مياه الشرب نظيفة وآمنة.
- الإمداد الكافي بالغذاء الآمن والمسكن.
- الحصول على التوعية والمعلومات فيما يتصل بالصحة.

ويشمل الحق في الصحة عددًا من العناصر الأساسية هي:

أولا : (التوافر) بمعنى توافر القدر الكافي من المرافق الصحية العمومية ومرافق الرعاية الصحية والسلع والخدمات والبرامج.

ثانيا: (إمكانية الوصول) بمعنى استفادة الجميع من فرص الوصول إلى المرافق والسلع والخدمات الصحية بدون تمييز كإمكانية الوصول المادى و إمكانية الحصول على المعلومات والقدرة على تحمّل النفقات

ثالثا: (المقبولية) حيث يجب أن يحترم جميع القائمون على الصحة الأخلاق الطبية وأن تكون مناسبة ثقافياً وأن تراعي متطلبات الجنسين ودورة الحياة. رابعا: (الجودة) يجب أن تكون المرافق والسلع والخدمات الصحية مناسبة علمياً وطبياً وذات نوعية جيدة.

- **الحقوق الصحية للمواطن المصري، والمواد الدستورية التي تكفلها.**

نصت الدساتير المصرية منذ دستور ١٩٥٦ وصولا إلى الدستور الحالى لسنة ٢٠١٤ على التزام الدولة بحق الإنسان المصري في الصحة، والغذاء الصحي، والماء النظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين ، إضافة إلى ضمان الاهتمام بالحقوق الدستورية المرتبطة بالحق فى الصحة. فدستور ١٩٧١ قد نص في مادتيه ١٦، ١٧ على كفالة الدولة للخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وكذا خدمات التأمين الاجتماعي والصحي, ثم يأتي دستور ٢٠١٢ بمادة جديدة خاصة بالصحة تنص على: " تلتزم الدولة

بتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن وتخصص لها نسبة كافية من الموازنة العامة للدولة, وتكفل الدولة تقديم خدمات التأمين الصحي لجميع المواطنين، ويكون ذلك بالمجان لغير القادرين. ويقدم الدستور المصري لعام ٢٠١٤ رؤية مرجعية رشيدة للنظام الصحي الوطني.

وفي هذا الشأن تنص المادة ١٨ من الدستور الحالى على أن " لكل مواطن الحق فى الصحة وفى الرعاية الصحية المتكاملة وفقا لمعايير الجودة , وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التى تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفائتها وانتشارها الجغرافى العادل وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للصحة لا تقل عن ٣٪ من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحى شامل لجميع المصريين يغطى كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين فى اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم. ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان فى حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة. وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين فى القطاع الصحى. وتخضع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتشجع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والأهلى فى خدمات الرعاية الصحية وفقاً للقانون".

كما نصت على ذلك, المواد " ٧٨ و ٧٩ و ٨١ و٨٣ " من ذات الدستور, وأكدت على أن تكفل الدولة للمواطنين الحق فى المسكن والصحة والغذاء الكافى وضمان حقوق المسنين.

- **خطة مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠**

إن رؤية مصر ٢٠٣٠ هي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦ لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة , وتمثل محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر حيث تربط الحاضر بالمستقبل, وتعتبر الغايات المحددة في أهداف التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ أهدافا متكاملة وغير قابلة للتجزئة والغرض منها هو اتباع نهج شامل إزاء التنمية، وتستند رؤية مصر ٢٠٣٠ على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة" ولها عدة محاور منها محور الصحة , وتحدد هذه الرؤية الاستراتيجية أهم العوامل المؤثرة على صحة المصريين، والآلية المثلى لتطبيق التغطية الصحية الشاملة للجميع، كما تحدد نظام الإدارة المستقبلية للقطاع الصحي، ودور القطاع الصحي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولا شك أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إقامة نظام سياسى ديموقراطى يحترم مبادئ حقوق الإنسان ويقوم على سيادة القانون وإقامة مجتمع مدنى فعال وتمكين المجتمع المحلى فى صنع واتخاذ القرار وزيادة فرص المشاركة السياسية فى المجتمع وتفعيل قدرة النظام السياسي ومؤسساته على التفاعل الإيجابى ومواكبة التطورات العالمية وتأسيس مجتمع حر وتمكين المرأة والشباب ومكافحة الارهاب وتحقيق العدالة الناجزة.

وفى إطار ذلك أعدت الحكومة المصرية مشروع قانون التامين الصحي الاجتماعي الشامل، والذي يشكل محوراً هاماً من محاور الخطة الاستراتيجية

لتطوير منظومة الصحة بجميع قطاعاتها حتى عام ٢٠٣٠. تمثل إستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتُعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الريادة الاقليمية كما تمثل خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة وكريمة.

وتدور أجندة التنمية المستدامة حول عدة محاور منها:

- تحليل السياسات الكلية والقطاعية في مجال التنمية المستدامة.
- أفضل الممارسات الدولية في مجال التنمية المستدامة.
- متابعة وتقييم التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- الاتجاهات التنموية الحديثة.

وتهدف الأجندة إلى:

- الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته من حيث توفير الاحتياجات الأساسية وتحسين جودة البيئة وتحسين جودة الحياة وضمان مستوي معيشة لائق وتوفير الأمن و ضمان السلامة الشخصية.
- اتاحة التعليم وضمان جودته وإتاحة الخدمات الأساسية، وتحسين البنية التحتية، والارتقاء بالمظهر الحضاري وضبط النمو السكاني، وإثراء الحياة الثقافية.
- تحقيق العدالة من خلال تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وتوفير الموارد في كل المناطق الجغرافية، في الريف والحضر على حد سواء.
- كما تسعى مصر إلى تحقيق نمو اقتصادي قائم على المعرفة وتحقيق التحول الرقمي ورفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق.
- التحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي وربطه بالتعليم والتنمية.
- زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة وتبني أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.
- اتاحة جودة الخدمات الصحية.

ومن هنا نستعرض الخطة التنفيذية للاستراتيجية القومية فى مجال

الصحة والجهود الوطنية الجارية لتحقيق التقدم والنهضة والتنمية المستدامة الشاملة.

• أهداف التنمية المستدامة فى مجال الصحة.

تسعى رؤية مصر الاستراتيجية حتى حلول عام ٢٠٣٠ إلى تحديد اهم العوامل المؤثرة فى صحة المصريين , والآلية المثلى لتطبيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين, وتهدف إلى تحديد دور قطاع الصحة فى دفع عجلة التنمية المستدامة , وأن يتمتع كافة المصرين بالحق في حياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وتحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة لتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية عربياً وإفريقياً , بالإضافة إلى خفض معدل وفيات حديثى الولادة والرضع والأطفال تحت سن الخمس سنوات بنسبة ٥٠ % , وخفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٦٠ % , وأن تكون صحة السكان قوة دافعة للنمو الاقتصادى وإنهاء جميع أشكال سوء التغذية فى مصر.

وتركز الرؤية الاستراتيجية للصحة على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية حتى عام ٢٠٣٠، على النحو التالي:

١. النهوض بصحة المواطنين والاهتمام بكل ما يؤثر في صحة المصريين من محددات اجتماعية، بنية تحتية، وعي عام، وتحفيز نمط الحياة الصحي.

٢. الاهتمام بتوفير خدمات علاجية ووقائية عالية الجودة ومتاحة لجميع المصريين القادرين وغير القادرين بمعنى تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين وضمان جودة الخدمات المقدمة.

٣. تنويع ومواءمة علاقة قطاع الصحة مع القطاعات الأخرى، مع تعظيم دور وزارة الصحة والسكان كمنظم ودليل, وإتاحة البيانات الدقسقة التى تؤدى إلى اتخاذ قرارات سليمة فى الوقت المناسب.

ويرتبط الهدف الأول بواجبات ومسؤليات قطاع الصحة فى الارتقاء بصحة وحياة المواطنين, كما يتضمن كيفية التعامل مع العديد من العوامل التى تؤثر على صحة الفرد والمناخ الذى يؤثر حياة الفرد وظروف المعيشة.

ويشمل الهدف الثانى ثلاثة عناصر لتقديم الخدمات الصحية وهى : العبء المالى , والإتاحة , والجودة, حيث أن زيادة إنفاق القطاع الصحى أمر ضرورى للقدرة على تقديم الخدمات الصحية الجيدة دون أى أعباء على المواطنين سواء مالية أو غير مالية.

ولتحقيق الهدف الثالث يجب تنسيق علاقة القطاع الصحى بباقي القطاعات فى المجتمع والتركيز على دور وزارة الصحة والسكان كمنظم وموجه.

- **أولويات الدولة في قطاع الصحة:**

وقررت الدولة أن تكون أولى أولوياتها في الفترة المقبلة هو تعزيز جودة الخدمات الصحية وإيجاد آلية لاعتماد منشآت الرعاية الصحية من أجل تحسين جودة الخدمات وتحقيق المعايير الدولية المقبولة على النحو التالى:

– تطوير المرافق الصحية وصيانتها.

– تحسين الصحة من خلال حزمة البرامج الوقائية وبرامج التوعية.

– تطوير نظام طب الأسرة باعتباره أحد المكونات الأساسية للرعاية الصحية الأولية.

– تطوير قطاع الأدوية في مصر، وإدارته، والحد من الممارسات غير الصحيحة، مع تطوير الأطر والإجراءات التي تشجع الشركات المصرية على استخدام المواد الخام المنتجة محليًا في الإنتاج.

– تحسين السيطرة على تعاطي المخدرات والإدمان من خلال حملات التوعية والطرق الجديدة للعلاج.

– تفعيل آليات مراقبة الجودة وعمليات التفتيش الفوري لضمان جودة الخدمات عبر المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية.

• دور مصر فى المجال الصحى فى السنوات الأخيرة الماضية.

يظل ملف الصحة واحدا من أهم الملفات التى تتعلق بالمواطنين , ويعد المشهد المصري الحالي مواتيا للدفع بسياسات فاعلة تتسق مع ما ورد في الدستور الجديد من اهتمام بالصحة. وقد حققت مصر خلال السنوات القليلة الماضية تقدمًا حقيقيًا وملموسًا في الخدمات الصحية الذى يمثل خطوة أولى لانطلاق مسار التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها, والذى لم يكن ليحدث دون الدعم الهائل والمستمر من القيادة السياسية والحكومة المصرية، وأهم ما يبرز هذا التقدم , المبادرة الرئاسية لتعزيز قُدرة المُنشآت الصحيّة على تقديم الخدمات الطبية بشكل متميز في ضوء مواجهة فيروس كورونا، وزيادة معدلات التغطية بالمستشفيات الجامعيّة على مُستوى المُحافظات وميكنتها, ونجاح تجربة حقن المصابين بفيروس كورونا من الحالات الحرجة ببلازما المتعافين وزيادة نسب الشفاء والخروج من المستشفيات وتأمين احتياجات مصر من اللقاحات.

وتستهدف الدولة ممثلة في وزارة الصحة والسكان الحفاظ على صحة المواطنين عن طريق الإجراءات الإصلاحية للقطاع الصحي. وفى إطار اهتمام رئيس الجمهورية بالارتقاء بصحة المصريين وحمايتها، أطلق عشرات المبادرات الرئاسية التى حققت نجاحات باهرة فى وقت قياسى جعل العالم ينظر إلى التجربة المصرية باحترام واقتدار.

❖ ومن أبرز المبادرات الرئاسية التى أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية منذ توليه منصبه , والتي تستهدف القضاء على الأمراض المختلفة والاكتشاف المبكر لها:

١. المبادرة رئاسية للقضاء على فيروس سي، والكشف عن الأمراض غير السارية.

٢. المبادرة الرئاسية لمرضى ضمور العضلات.

٣. مبادرة رئيس الجمهورية للكشف عن السمنة والأنيميا والتقزم لطلاب المدارس.

٤. مبادرة رئيس الجمهورية للقضاء على قوائم الانتظار.

٥. مبادرة رئيس الجمهورية لدعم صحة المرأة المصرية.

٦. المبادرة الرئاسية لعلاج مليون أفريقي من فيروس سي.

٧. مبادرة رئيس الجمهورية لـ "متابعة حالات العزل المنزلى لمرضى فيروس كورونا المستجد" تحت شعار ١٠٠ مليون صحة.

٨. مشروع جمع وتصنيع مشتقات الدم والبلازما.

٩. المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"– المشروع القومي لتطوير الريف المصري.

١٠. المبادرة الرئاسية "١٠٠ مليون صحة" لتغيير واقع المصريين إلى حياة صحية أفضل وإطلاق القوافل الطبية فى جميع المحافظات.

١١. توفير ألبان أطفال شبيهة بـ "لبن الأم" وألبان للأطفال مرضى حساسية الألبان.

١٢. مبادرة لاكتشاف ضعف السمع لحديثى الولادة وعلاجهم.

١٣. الحملة القومية للتطعيم ضد مرض شلل الأطفال، والتي انطلقت فى ٢٧ مارس ٢٠٢٢، بهدف الحرص على سلامة وصحة الأطفال، وحفاظاً على مصر خالية من المرض.

١٤. مبادرة صحة المرأة المصرية.

١٥. مبادرة الكشف المبكر عن الاعتلال الكلوي.

١٦. مبادرة " نور حياة " لمكافحة والعلاج المبكر لأمراض ضعف وفقدان الإبصار.

١٧. مبادرة «المستشفى النموذجي» بهدف النهوض بالخدمات الصحية لغير القادرين.

١٨. مشروع «مدينة الدواء Gypto pharma» الذى تم بناؤه على مساحة ١٨٠ ألف متر بهدف تصنيع كافة الأشكال الصيدلية، من أقراص، وكبسولات، وفوَّرات، ومستحضرات دوائية للشرب، والكريمات.

وقدمت هذه المبادرات خدماتها لأكثر من ٨٦ مليون مواطن ، وساهمت في الكشف المبكر عن عدد من الأمراض وعلاجها كما جاء فى إعلان وزارة الصحة. ولم تكن هذه المبادرات التي أطلقها الرئيس عبدالفتاح السيسي، في غضون السنوات الماضية، بداية استئصال للأمراض المتوطنة في المجتمع

ومواجهتها بكل السبل وحسب، بقدر ما كانت سبيلًا لكشف أمراض خفية لم يكن يعلم عنها صاحبها.

كما وجهت الدولة ٢٧٠ مليار جنيه (من الموازنة العامة للدولة) خلال الفترة (١٩/١٨ . ٢١/٢٠) للبرامج الصحية بمعدل نمو بلغ ٧٠٪ مقارنة بالثلاث سنوات السابقة, وتمت زيادة قيمة العلاج على نفقة الدولة لتصل إلى ٧ مليارات جنيه.

وعلى مدى سنوات كان هناك مطالب بتنظيم القطاع الطبى والتخطيط له , ومن هنا أنشئ المجلس الأعلى للصحة الحالي بموجب قرار رئاسي بإنشاء مجلس أعلى للصحة برئاسة رئيس مجلس الوزراء في مايو ٢٠٢٠ لدعم وتعزيز السياسات الخاصة بالقطاع الصحي وإعداد استراتيجية موحدة للخدمة الصحية ووضع التنظيم الملائم لتشغيل المستشفيات الحكومية والخاصة , ويعد المجلس بمثابة إصلاحا جذريًا للمنظومة الصحية , وهدفه تحقيق وضمان حقوق المصريين فى الرعاية الصحية وتوفير سبلا أكثر فاعلية فى توفير الخدمات الصحية بجودة لمختلف المواطنين بدون تمييز ووضع الأطر الإستراتيجية لمنظومة الصحة فى مصر التى تحدد الرؤية والتوجيهات وترسم الأهداف والأولويات ومناهج العمل , ويتكون المجلس من مجموعة متنوعة من الشخصيات يمثلون مختلف المعنيين والمؤثرين والمنتفعين من الخدمات الصحية فى مصر وذلك لتوفير أعلى مستويات الصحة للمواطنين وعلى رأسهم وزير الصحة.

بالاضافة إلى تطوير ٣١٠ وحدات في المرحلة الأولى لمحافظات التأمين الشامل، و٥٢ مستشفى و١٧٦ منشأة صحية طبقا لمعايير الجودة، ولم تدخر الدولة جهدا في توفير اللقاحات المضادة لفيروس كورونا حيث كانت من أوائل الدول الإفريقية التي توفر اللقاحات وتصنعها بداخلها، مبينا أن الدولة تولي اهتماما وافر بمجال الصحة.

يأتي ذلك في الوقت الذي أصبحت فيه شركات التأمين أكثر تطوراً؛ نظراً لبرامج التسجيل وتحليل النتائج الصحية التي تقوم باستخدامها والتي تساهم في توجيه المرضى للمكان الذي يحصلون فيه على أفضل رعاية صحية مع حساب التكلفة بشكل مثالي، وأدى ذلك إلى مزيد من الشفافية بين الجهات الدافعة ومقدمي الخدمة والتي تصب في مصلحة المريض.

وتقدم الخدمات الصحية في مصر من خلال أوعية أو نظم متعددة: مستشفيات تابعة لوزارة الصحة وأخرى تابعة للمؤسسة العلاجية أو مديريات الصحة بالمحافظات ومستشفيات وعيادات التأمين الصحى بالإضافة إلى تواجد نظم صحية إضافية موازية مثل نظام المستشفيات الجامعية، ونظام مستشفيات تابعة للوزارات مثل: الدفاع، الداخلية والنقل والكهرباء، ونظام مستشفيات وعيادات تابعة للقطاع الخاص المصرى وغير المصرى ووحدات صحية تابعة للجمعيات الأهلية وأخرى تابعة للنقابات المهنية، وغيرها.

ونرى من كل ما سبق أن مصر قد حققت تحسنا كبيرا في التنمية البشرية، خلال العقود القليلة الماضية بما يشمل الحد من عبء الامراض المعدية، وزيادة متوسط العمر المتوقع.

- **مستجدات هامة في بيئة الحوكمة والتخطيط الاستراتيجى للنظام الصحي في مصر.**

- وضع تصور مشترك لأسس الإستراتيجية الوطنية للجودة والسلامة للتأمين الصحى الشامل وهو المشروع الذى تبنته القيادة السياسية ووضعته في قمة أولويات الدولة وجعلته هدفًا أصيلًا لإستراتيجية مصر للتنمية المستدامة رؤية ٢٠٣٠.
- تبرز رؤية مصر ٢٠٣٠ ضرورة إنشاء " نظام رعاية صحية متكامل يتميز بالإتاحة والجودة العالية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة". وقد تجلى هذا الالتزام بشكل أكبر من خلال إصدار قانون التأمين الصحي الشامل , وهو القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ والذي يطبق على كافة الخدمات الصحية في الدولة فيما عدا خدمات الصحة العامة والوقائية والإسعافية وتنظيم الأسرة.
- تأسيس ثلاثة كيانات مؤسسية ضمن قانون التأمين الصحى الشامل وهما :

أ- الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل (هيئة عامة اقتصادية) تخضع للإشراف العام لرئيس مجلس الوزراء.

ب- الهيئة العامة للرعاية الصحية (هيئة عامة خدمية) تخضع للإشراف العام للوزير المختص بالصحة.

ت- الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية (هيئة عامة خدمية) تخضع للإشرف العام لرئيس الجمهورية .

- استطاعت وزارة الصحة أن تحقق نجاحا كبيرا فى تجديد البنية الأساسية وبناء ورفع كفاءة المستشفيات والوحدات التابعة لها فى محافظات.
- اتفاقية "إعلان الأقصر" لتطبيق الحوكمة الإكلينيكية في منظومة التأمين الصحي الشامل كإطار أساسي لتقديم الرعاية الصحية بها وإطلاق المرحلة الثانية من تطبيق الحوكمة الإكلينيكية بمستشفيات هيئة الرعاية الصحية، بما يضمن توفير خدمات ورعاية صحية آمنة ذات جودة عالية للمواطنين واستدامة مطابقتها للمعايير العالمية , و يضم الإعلان أربع جهات صحية حكومية، وهم الهيئات الثلاث بمنظومة التأمين الصحي الشامل ، بالإضافة إلى وزارة الصحة والسكان، وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، بما يضمن توفير خدمات ورعاية صحية آمنة وإعادة صياغة المشهد الصحي في مصر، وترسيخ ثقة المواطنين بالخدمات الصحية الحكومية , وهو يعد بمثابة تاريخ جديد للرعاية الصحية الآمنة للمصريين، الذى يضمن لكل مواطن أن يتلقى الخدمات والرعاية الصحية بالمنشآت الصحية التابعة للهيئة , والالتزام بتقديم رعاية صحية آمنة بمفهوم عالمي.
- إطلاق "ثقافة الانتباه" التى تعد بمثابة الفريضة الغائبة عن ملايين المواطنين للحفاظ على الصحة، وهى تعى المواطنين بضرورة إجراء فحوصات دورية للاطمئنان على صحتهم.

- ورغم هذه الإنجازات، فإنَّ هناك بعض أوجه القصور التى ما زالت تشوب أداء قطاع الصحة، ذلك القطاع الذى يمس أمن المواطن

المصرى بشكل مباشر، لذلك يجب أن تتم معالجتها بشكل أسرع ، ومن هنا أصبح ملف الصحة واحداً من أهم الملفات المطروحة على مائدة الرئيس. فمنذ سنوات طويلة يعانى قطاع الصحة فى مصر مشاكل عديدة، مثل حالة المستشفيات الحكومية المزرية التى تعانى نقصاً حاداً فى الأطباء والتمريض والأدوية والمستلزمات الطبية , رغم أن ميزانية الصحة تصل الآن إلى ٣٪ من الموازنة العامة للدولة، إلا أنه يجب زيادتها، وفقاً للاستحقاق الدستورى الذى ينص على وصولها للمعدلات العالمية؛ حيث أن قانون التأمين الصحى سيتطلب زيادة الميزانية حتى يتم تجهيز البنية الأساسية للمستشفيات لتطبيق القانون. وتعتبر مصر من الدول التى تسعى لإحراز تقدم على مستوى أفريقيا فى إضفاء الطابع المؤسسي على قطاع الرعاية الصحية , إلا أن عملية إضفاء الطابع المؤسسي على قطاع الرعاية الصحية في مصر تتقدم ببطيء.

- **فجوات وتحديات النظام الصحي في مصر والعمل على حلها:**

إن تقديم الخدمة الصحية فى مصر بمعايير وجودة أفضل، أزمة باتت تشكل عبئًا على أكتاف الساعين لتطويرها، نتيجة لتراكم العديد من المشكلات على مدى عشرات السنين بما يتضمنه ذلك من أزمات تتطلب وقتًا طويلًا لحلها, حيث يعتبر القطاع الصحي في مصر من أكثر القطاعات المثقلة

بالمشكلات. أولى هذه المشكلات تتعلق بنسبة الدعم المخصص لهذا القطاع الهام والحيوي في الميزانية العامة للدولة.

وتواجه مصر العديد من الصعاب التي تمثل تحديًا لصناع القرار في موازنة مختلف الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية , ومعظم التحديات الرئيسية التي يواجها القطاع الصحي في مصر معروفة ومن أهمها المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والمساواة في تحمل عبء الإنفاق على الصحة , كما تتمثل في وجود عجز في العاملين بقطاع الرعاية الصحية فضلا عن انخفاض معدل الاحتفاظ بهم؛ وهذا العجز يجعل قطاع الصحة المصرى غير قادر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر للصحة في عام ٢٠٣٠. وأحد الأسباب الرئيسية للعجز في معدلات الاحتفاظ بالعاملين في قطاع الرعاية الصحية هو بيئة العمل , وهناك خيارات متعددة أمام وزارة الصحة لتحسين جودة بيئة العمل للعمالة الصحية. مثل:

أ- تعزيز الثقة المؤسسية حيث أنها هي إيمان الفرد أو المجموعة بأن المنظمة ستبذل جهودً ا حقيقية للالتزام بالتعهدات , والثقة في المؤسسة ترتبط بتحسن الأداء والرضا الوظيفي والرغبة في البقاء في المؤسسة. وفي هذا السياق، يمكن القيام بذلك في خطوتين رئيسيتين:

- تصحيح مسار الثقة: حل مشكلات الثقة القائمة بين العاملين.

- بناء الثقة : المبادرة بخلق وتعزيز ثقافة الثقة في وزارة الصحة والسكان بمختلف قطاعاتها.

ب- توفير الحوافز المالية وغير المالية (العينية): تعتبر الحوافز المالية والحوافز العينية ضرورية من أجل تعزيز بيئة العمل في مجال الرعاية الصحية , ويجب العمل على تحسين سياسات الأجور الأخرى التي يمكن أن تحسّن بيئة العمل وترفع مستوى توفير الخدمات , حيث أن تدني الأجور الخاصة بالأطباء أدى إلى استقالة حوالي اثني عشر ألف طبيبا من وظائفهم في المنشآت الصحية الحكومية.

ت- إعداد وتصميم نظام موارد بشرية رقمي يوفّر خدمات متعددة و إنشاء نظام إلكتروني موحد لإدارة الموارد البشرية , حيث يتميز النظام الإلكتروني الموحد بتسهيل الإجراءات الإدارية التي تهدر وقت وجهد القوى العاملة الصحية وتمكينها من آداء واجباتها بشكل أفضل وفتح قنوات اتصال بين مقدمي الخدمات الطبية في القطاع الصحي العام والمسؤولين.

وبذلك نلاحظ أن أهم عنصر فعال للنهوض بالقطاع الصحى هو الاهتمام بالعنصر البشرى وتدريبه ثم يعقبه بعد ذلك تطوير امكانيات المستشفيات من حيث الأجهزة والمعدات الطبية، وضرورة تفعيل نظام إدارة الأزمات داخل القطاع وضرورة تكوين فريق لمكافحة العدوى داخل المستشفيات يعمل على تفعيل المعايير العالمية فى مكافحة انتقال الأمراض المعدية من خلال أجهزة التعقيم المركزى والفحص الدورى للأنظمة داخل المستشفى. ويتطلب تحسين

جودة وسلامة الخدمات الصحية اتخاذ مجموعة من التدابير، تتمثل في تحسين جودة أداء الموظفين ومدى ملاءمتهم لطبيعة العمل، وخاصة على مستوى الرعاية الصحية الأولية، مع التركيز على مواءمة المهارات والكفاءات والتجارب الإكلينيكية مع الاحتياجات الصحية، ومع السياق الذي يعملون فيه. ويستلزم ذلك اتخاذ إجراءات عديدة لتناول بعض القضايا الأساسية مثل التوزيع الجغرافي، والتوظيف، والتعليم والتدريب، (جودة الإنتاج وحجمه)، والأجور والحوافز المالية، فضلاً عن تطور المسار المهني والإشراف وغيرها.

كما سلطت جائحة كورونا في مصر، كما في عديد من دول العالم، الأضواء على العديد من جوانب القوة والضعف فى النظام الصحى , حيث أن أزمة الكوفيد-١٩ أثبتت أن كل النظم الصحية بحاجة الي خطط لإدارة الطوارئ وتقوية المناعة , فكل النظم الصحية والاقتصادية تأثرت بالأزمة مما أدى إلى فقد الكثير من الارواح , فأثرت الجائحة تأثيرًا عميقًا على الأفراد والمجتمعات والبلدان والتعاون الدولى، مما خلق تحديات صعبة. وقد أثبتت جائحة كورونا أهمية ضمان وجود عدد كافٍ من القوى العاملة الصحية لبناء نُظُم صحية قادرة على الصمود. وعلينا مواجهة النقص في القوى العاملة الصحية، لا سيما في كادر التمريض ، حتى نتصدى للتحديات التي تواجهنا. فكوادر التمريض تواجه تحديات كثيرة، مثل العمل في ظروف بالغة الصعوبة وفي ظل مخاوف أمنية، وعلينا أن نتخذ إجراءات ملموسة للتصدي لهذه التحديات. فيجب أن نمنح الأولوية للاستثمار في كوادر التمريض، بناءً على إجراءات شفافة وواقعية وقابلة للقياس لتكوين قوى عاملة تمريضية عالية الكفاءةِ والقدرةِ على

الصمود، تستطيع التصدي للأوضاع والاحتياجات السكانية المتغيرة، وتضمن تحقيق الصحة للجميع وبالجميع.

وهناك مشكلة أخرى تواجه المواطن الذي لا يستطيع الحصول على الخدمات الصحية الجيدة في المستشفيات الحكومية هي ارتفاع تكلفة العلاج الخاص خصوصاً بالنسبة لأصحاب الأمراض المزمنة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن برنامج التأمين الصحي الشامل الذي دشّنته مصر عام ٢٠١٨ لم يشمل حتى الآن إلا ثلاث محافظات فقط.

وفي ظل تلك التحديات، يجب إعطاء الأولوية لصياغة نموذج مصري للتنمية العادلة يراعي تحقيق الاستدامة ويحقق معادلة التركيز على الحلول طويلة المدى بدون التأثير على قدرة منظومة السياسات العامة على الاستجابة للأزمات الأكثر إلحاحًا علي المدى القصير. حيث أنه إذا ما لم يتم التعامل مع المشكلات الصحية اليوم، فسوف، تزداد سوءً غداً، وهو ما يُلقِي بعبء متزايد أكثر من ذي قبل على المجتمع والاقتصاد, ومن أبرز المشاكل التي تواجه الصحة في مصر هي إعادة هيكلتها داخليا نظرا لأن هناك العديد من القوانين لا تخدم رؤية مصر وتحقيق أهدافها المستدامة ٢٠٣٠، كما أن قوة القطاع الصحي لابد أن تستند على منظومة قوية وثابتة.

وكانت تلك بعض من أهم التحديات المرحلية التى تواجه النظام الجديد الآن ومستقبلا.

ويتضح مما سبق، فإن الكثير من التحديات التي يواجهها القطاع الصحي في مصر يرتبط بعضها ببعض، وأن معالجة هذه التحديات الواحدة تلو الآخري

ليست بالطريقة المثلى أو السديدة لمواجهة تلك التحديات. وعليه، فإنه من الضروري أن تنتهج المبادئ منهجاً شمولياً يتناول كافة القضايا الاسترشادية والتوجهات الاستراتيجية التي تضع الإطار العام للسياسات والاستراتيجيات الصحية، والتحديات استراتيجيا وبطريقة متزامنة ومترابطة ومتكاملة.

وتأتي أهمية اصلاح المنظومة الصحية استجابة لطموحات وتطلعات المواطن المصري والدولة المصرية في الارتقاء بجودة الحياة بالقضاء على التحديات الصحية المزمنة التي نجم عنها عدم الرضا (المواطن– الدولة) عن مستوى تقديم الخدمة الصحية.

- **التوجهات الاستراتيجية فى مجال الصحة.**

١) التحرك الفعّال نحو التغطية الصحية الشاملة: حيث أنه لابد من تكوين رؤية واضحة حول ما ستكون عليه هيئة القطاع الصحي والأهداف التي يرغب هذا القطاع في تحقيقها في عام ٢٠٣٠ بما يشمل كل من القطاعين العام والخاص, حيث أن التغطية ليست هدفاً قصير الأجل، وإنما هي عملية مستمرة طويلة الأجل تهدف إلى تحقيق تغطية لكافة السكان بجميع الخدمات الصحية عالية الجودة دون أى معاناة مالية.

٢) بناء قاعدة مؤسسية لنظام قوي للمتابعة والتقييم من خلال مؤشرات محددة لقياس الأداء معتمدا على نظام مطور للمعلومات الصحية

واتخاذ تدابير تصحيحية في الوقت المناسب حسب الحاجة مما يتيح التغلب على ظاهرة التفتت السائدة داخل النظام الصحي.

٣) إحياء دور المجلس الأعلى للصحة ومراجعة هيكله التنظيمي كي يضطلع بدوره في تحديد الاتجاه الذي سوف تسلكه السياسة الصحية الوطنية والتنسيق الشامل بين القطاع الصحي وغيره من القطاعات والأطراف الأخرى المعنية من داخل القطاع الصحي وخارجه. وللتمكن من قيامه بهذا الدور, ويجب أن تكون وزارة الصحة والسكان والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في القطاع الصحي قادرة على التأثير الإيجابي على الوزارات ودوائر صنع القرارات السياسية لتحسين صحة المصريين .

- **مقترحات لتعزيز الأمن الصحي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:**

- توفير الخدمات الصحية والعلاجية والوقائية للمواطنين.
- تحسين صحة الأفراد والبيئة.
- تطوير ورفع خدمات العلاج والتأهيل.
- العمل على الوقاية من الامراض والاكتشاف المبكر لها.
- القيام بالمتابعة والرقابة اللازمة لتنفيذ السياسة الصحية اللازمة وتحقيق أهداف الخطة الموضوعة.
- ضمان توفير الأدوية اللازمة والمستلزمات والتجهيزات الطبية.
- إنشاء هيئة استشارية للدواء تكون مهمتها توفير الأدوية وضبط أسعارها.

- الاهتمام بصناعة المواد الخام للدواء بدلاً من استيرادها من الخارج,
- تحسين توظيف وتطوير القوى العاملة فى مجال الصحة.
- التثقيف الصحى للمواطنين.
- تعزيز آليات التأهب والترصد للأوبئة والأمراض السارية.
- ضمان التغطية الكاملة للتطعيمات والاستخدام الرشيد للأدوية.
- القضاء على ظاهرة الادمان.
- دعم وتشجيع وتمويل الأبحاث الصحية.
- الاهتمام بالبحث العلمى فى مجال الطب وإنشاء هيئة عليا للبحث العلمى الطبى.
- التعبئة لمواجهة الطوارئ الصحية فى ظروف الحرب والسلم والكوارث والأوبئة.
- تنمية التعاون الدولى والعلاقات الخارجية فى المجال الصحى فى إطار السياسة الخارجية للدولة.
- تبنى وسائل غير تقليدية لتوصيل الخدمات الصحية للفئات المهمشة.
- توفير الأدوية اللازمة لأصحاب الأمراض المزمنة
- تطوير خدمات وسبل التوعية الصحية.
- إعداد استراتيجية للتحول الرقمي (الصحة الرقمية) بهدف تحسين كفاءة النظام الصحي الوطني وخدمات الصحة عن بعد.
- زيادة أعداد البرامج التدريبية في مجال واستباق الأزمات الصحية بما فيها أزمات الجوائح الوبائية , وتعزيز الإجراءات الاحترازية لمواجهة المخاطر الصحية العابرة للحدود خاصة من دول الجوار , حيث يمكن لبعض الاوبئة أن تصل إلى مصر عن طريق السفر ونقل البضائع.

- تبنى رؤى مختلفة لرأس المال البشرى في القطاع الصحي الرقمى .
- إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في قطاع الصحة.
- تعزيز قدرات الفريق الطبي في مجالات الجودة وسلامة المرضي من خلال برامج للتدريب والتعليم وبناء القدرات.
- دعم التمريض وتحويله إلى قطاع كامل بالوزارة , فقد حان الوقت للاستثمار في القوى العاملة التمريضية، وأصبح الاستثمار فيها حتميًا". وعلينا أن نحترم حقوق الممرضين والممرضات ورفاهيتهم للنهوض بالتغطية الصحية الشاملة وتحقيق الأمن الصحي.

وفي نهاية المطاف، فإن تركيز الكيانات على الاستدامة وإعادة الاستثمار من أجل النمو وتحسين الجودة، بدلا من العمل فقط على زيادة الأرباح، هو السبيل نحو رفع كفاءة وجودة قطاع الرعاية الصحية بمصر.

كما أن هناك حاجة ماسة إلى مراجعة وتحديث شامل للأطر التنظيمية، ويشمل ذلك القوانين واللوائح المنظمة للموارد البشرية في القطاع الصحي (منح ال تراخيص، ومؤهلات العمل، والأجور والتوزيع، والتدريب والإدارة)، والتمويل الصحي، وتقديم الخدمات الصحية، وإدارة المعلومات، بما في ذلك تدفق وتداول المعلومات والأدوية والتقنيات الصحية. كما يجب أن تغطي اللوائح القطاع الصحي بأكمله بشكل فعال، بما في ذلك الهيئات الحكومية والخاصة. كما يجب تقوية آليات وعمليات الإدارة العامة خاصة الإدارة المالية، بدءاً من وضع الميزانيات مروراً بتدفق الأموال وانتهاءً بإعداد التقارير المحاسبية والمالية وأدوات الرقابة الداخلية.

خاتمة:

تم التوصل من خلال هذا البحث إلى أن الحق فى الصحة هو حق شامل, لا يقتصر فقط على العلاج من الأمراض , ولكن يشمل ايضا الوقاية منها وتوفير الدواء والسبل المؤدية إلى سهولة العيش فى بيئة صحية سليمة. ويخضع الحق فى الصحة للإعمال التدريجي, ولكن يجب أيضا على الدولة أن تتخذ خطوات علمية مدروسة وأن تكفل للمواطن التمتع بالمستويات الأساسية للحق في الصحة.

وفى هذا لإطار, فإن مجهودات الدولة المصرية تسير فى مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة, حيث تحدد هذه الرؤية الاستراتيجية لعام ٢٠٣٠ أهم العوامل المؤثرة على صحة المصريين، والآلية المثلى لتطبيق التغطية الصحية الشاملة للجميع، كما تحدد نظام الإدارة المستقبلية للقطاع الصحي، ودور القطاع الصحي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فمنذ سنوات قليلة أصبح حرص الدولة والمبادرات الرئاسية دائما موجها نحو معالجة المشكلات الصحية المتراكمة منذ عقود، بل والنهوض بالحالة الصحية العامة والمنظومة ككل، فاهتمت بصحة المرأة والطفل والأسرة، لبناء الإنسان المصرى السليم القادر على الإنتاج وعلى التعامل مع تحديات المستقبل.

وجاءت التوصيات فى هذا البحث أنه يجب أن يصبح توسيع نطاق تغطية جميع السكان بخدمات التأمين الصحي هدفاً طويل الأجل، وأن يُطبق بخطوات تدريجية ؛ وأن يعتمد على الاستراتيجيات التي تركز على تغطية

القطاع غير الرسمي، وعلى الفئات المحرومة والأكثر تعرضاً للمخاطر مع وضع سياسات فعالة لإعفاء غير القادرين.

المراجع والمصادر:

- الموقع الرسمي لوزارة الصحة والسكان المصرية.
- International futures
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.
- موقع بروجيكيت سينديكيت.
- برنامج السياسات والنظم الصحية.
- مواد من دستور مصر ٢٠١٤
- كتاب الحق فى الصحة فى ظل المعايير الدولية للدكتور عبد العزيز محمد حسن حميد.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الديباجة.
- كلمة لوزير التعليم العالى والبحث العلمى.
- ورقة المبادرة المصرية.
- ملتقى السياسات العامة – كلية الشئون الدولية و السياسات العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.